

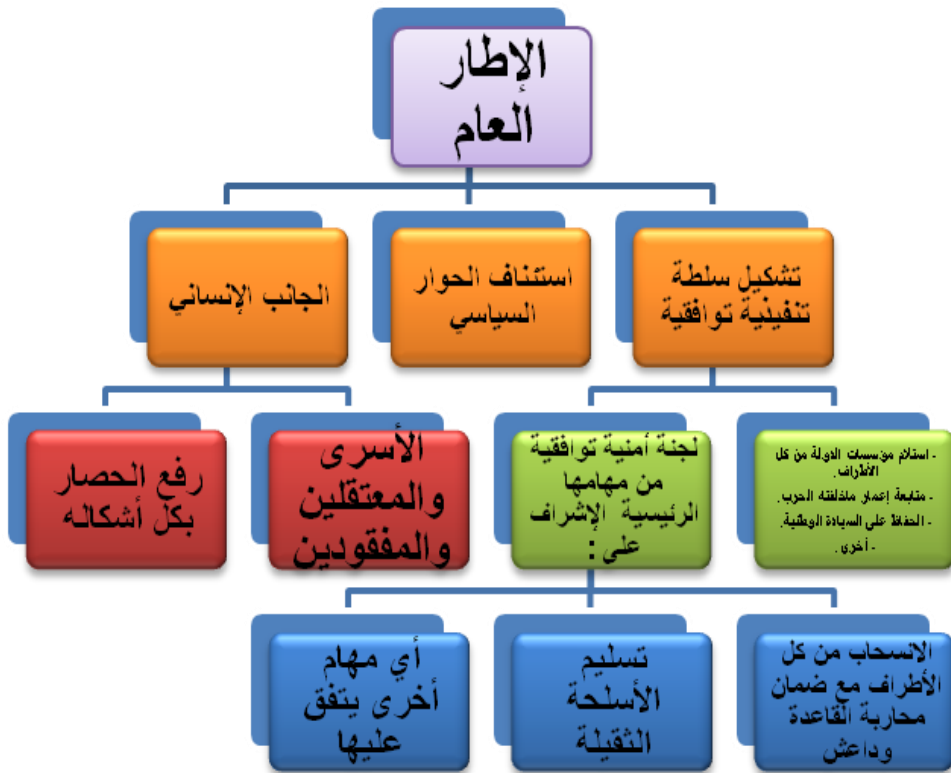
بسم الله الرحمن الرحيم

الإطار العام

"رؤية الحل السياسي والأمني"

مقدمة

من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام



أولاً: المبادئ والأسس الرئيسية

الاتفاق على مبادئ وأسس وآليات حاكمة للنقاش في كافة القضايا تضمن وحدة وأمن واستقرار وسيادة اليمن:

1) التثبيت لوقف الأعمال القتالية بشكل شامل وكامل ، ورفع الحصار بكل أشكاله وإزالة القيود على حرية التنقل للمواطنين داخليا وخارجيا ومن وإلى اليمن.

2) التوافق على سلطة تنفيذية توافقية جديدة تكون القالب السياسي لتنفيذ كافة الآليات والإجراءات الأمنية وغير الأمنية المتعلقة بالسلطة التنفيذية التوافقية.

3) مرجعيات العملية السياسية الانتقالية المتمثلة في الدستور ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتوافق عليها، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزممة ، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4) ترمين المراحل التنفيذية لكافة القضايا المطروحة للنقاش.

ثانياً:

بناءً على تلك المبادئ والأسس يتم مناقشة القضايا المطروحة على الطاولة بصورة متزامنة بحيث تفضي إلى اتفاق شامل وموحد يتضمن كل القضايا المطروحة كحزمة واحدة ، ولا تعتبر أي توافقات حول أي قضية من هذه القضايا ملزمة أو نهائية بعيدا عن توافقات بقية القضايا الأخرى بمعنى آخر قبل تضمين كل التوافقات في كل القضايا السياسية والجوانب الأمنية في اتفاق موحد وشامل والتعامل معها كحزمة واحدة بما فيها التوافق على تشكيل سلطة تنفيذية توافقية.

الجانب السياسي:

يمر اليمن منذ العام 2011م بمرحلة انتقالية محكومة بالتوافق السياسي بين المكونات السياسية بما في ذلك موضوع السلطة الانتقالية وتنفيذ مهام المرحلة الانتقالية كما هو منصوص عليه في مرجعيات العملية السياسية الانتقالية

المعروفة ؛ حيث تؤكد جميع هذه المرجعيات على حاكمية مبدأ التوافق والشراكة الوطنية للمرحلة الانتقالية وسلطتها التنفيذية، وأن أي سلطة تنفيذية انتقالية إنما تمارس سلطتها من التوافق.

وعليه فإن الطريق الوحيد للوصول إلى حل سياسي عادل هو التمسك بمبدأ التوافق كأساس للوصول إلى الحلول لأي من القضايا السياسية وبالذات المتعلقة بالسلطة التنفيذية ؛ وبالتالي فإن من اللازم أن تشارك كافة المكونات السياسية في التوافق على الحل السياسي إلا أنه وبحكم الحالة الاستثنائية والملحة التي يعيشها اليمن فإن من الضروري على الطرفين كمعالجة عاجلة مناقشة بعض جوانب الحل السياسي والبت فيها كمبادئ نتفق عليها أولاً وبطريقة تضمن التوافق ؛ بحيث يتبع هذا الاتفاق استئناف فوري للحوار السياسي الذي كان جارياً بين المكونات السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة والذي يتناول كافة القضايا السياسية بما فيها القضايا المتعلقة بشؤون الحكم حسب قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) بمعنى آخر ما يتعلق بتشكيل السلطات الانتقالية التوافقية بالإضافة إلى القضايا المتعلقة ببقية مهام المرحلة الانتقالية.

سلطة تنفيذية توافقية:

لتنفيذ الإجراءات والآليات الأمنية وغير الأمنية خلال هذه المرحلة وما يليها فإنه يتطلب تشكيل سلطة تنفيذية توافقية جديدة باعتبارها قضية ملحة ، بحيث يتم الخروج باتفاق على مبادئ عامة وبعض التفاصيل الرئيسية ، وفي هذا السياق يتم تشكيل ((مجلس رئاسي + حكومة توافق وطني)) خاصة أنه تم التوصل إلى توافقات سابقة بذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

لجنة أمنية وعسكرية عليا:

يمكن أن يندرج ضمن التوافقات على سلطة تنفيذية توافقية جديدة موضوع التوافق على تشكيل لجنة أمنية وعسكرية عليا من قبل السلطة التنفيذية التوافقية في حال رأت الأطراف أهمية تشكيل مثل هذه اللجنة ، على أن يتم التوافق أولاً في حال وجد الجميع الحاجة لذلك على مهامها وصلاحياتها ومجال

عملها بالتحديد وكذلك مدتها وتكوينها وآلية عملها وغير ذلك من التفاصيل كتشكيل لجان فرعية لها من عدمه ، وبحيث تشكل بقرار صادر عن السلطة التنفيذية التوافقية التي سيتم التوافق عليها، على أن تكون اللجنة أداة من أدواتها تعمل تحت سلطتها وتساعد في تنفيذ التوافقات الأمنية اللازمة خلال هذه المرحلة وفي مقدمتها تنفيذ آليات المواضيع التالية :

1- الانسحاب من جميع الأطراف.

2- تسليم الأسلحة الثقيلة من كل الأطراف للسلطة التنفيذية التوافقية.

3- منع حدوث أي فراغ أمني يمنع القاعدة وداعش من استغلال هذا الفراغ أو التقدم على الأرض. انظر الملحق رقم (1، 2، 3).

استئناف الحوار السياسي:

شُنَّ العدوان على اليمن والقوى السياسية تخوض حوارا سياسيا مهما وكانت قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى حل سياسي شامل كما جاء في قراري مجلس الأمن رقم 2201 و 2204 للعام 2015م اللذين شددوا على كل الأطراف الالتزام بهذا الحوار والانحراط فيه بحسن نية بمن فيهم هادي، ومن بعدهما القرار رقم 2216 للعام 2015م الذي أكد على ضرورة الاستئناف والتسريع بعملية الحوار السياسي الجاري تحت رعاية الأمم المتحدة والذي مما يتناوله قضايا متعلقة بشؤون الحكم ، لذلك نرى أن من الأهمية بمكان سرعة استئناف هذا الحوار من النقطة التي توقف عندها وفي أقرب وقت ممكن ويمكن كموعدا أقصى أن يستأنف خلال أسبوعين من انتهاء مشاورات الكويت بما يضمن مضي الجميع في الخروج باتفاق سياسي شامل وكامل والحسم النهائي للقضايا السياسية المطروحة على طاولته التي يمكن اختزالها في محورين رئيسيين الأول متعلق بالسلطة الانتقالية التوافقية والآخر متعلق بما تبقى من مهام المرحلة الانتقالية وتزمينها.

الأسرى والمعتقلين:

لمعالجة قضية الأسرى والمعتقلين والمفقودين والموضوعين تحت الإقامة الجبرية باعتبارها قضية إنسانية يتم تشكيل لجنة يمثل فيها كل الأطراف وتعمل بمثابرة واهتمام بالغين لإطلاق كافة الأسرى والمعتقلين والكشف عن المفقودين والموضوعين تحت الإقامة الجبرية من كل الأطراف وحلفائهم وذلك وفق آلية عمل واضحة ومحددة يتم الاتفاق عليها.

انظر الملحق رقم (4).

ثالثاً:

تضمن كافة التوافقات حول كل القضايا المذكورة في اتفاق موحد وشامل على أن يشمل أيضاً القضايا التالية:

- أ) إعلان وقف دائم وشامل للأعمال العسكرية والقتالية وإطلاق النار.
- ب) انسحاب كافة القوات الخارجية دون استثناء من اليمن.
- ت) رفع اليمن من تحت الفصل السابع.
- ث) رفع الحصار بكل أشكاله.
- ج) التعويضات وإعادة الإعمار.

انتهى،،،